

أحمد موسى يُزور التاريخ على الهواء بالطنين في شرعية الرئيس مرسي؟ ما ذ قال؟



الخميس 2 يوليو 2026 08:30 م

أثار الإعلامي أحمد موسى عبر قناة صدى البلد في مصر 3 مغالطات خلال تصريحات عن الرئيس الشهيد الدكتور محمد مرسي والإنجازات والزيادة السكانية، فكانت النتيجة إعادة خلط الذاكرة السياسية بأرقام منزوعة من سياقها الرسمي

سياسياً، لا تبدو الواقعة زلة عابرة، بل امتداداً لخطاب يجرد المصريين من حقهم في معرفة تاريخهم كما وقع، ويستخدم الشاشة لتسفيه تجربة انتخابية دفع الناس ثمنها أملاً وقمعاً وانقساماً

وبالتالي، تكشف مراجعة التصريحات أن المشكلة ليست في الرأي السياسي، بل في تحويل الرأي إلى بديل عن الوثيقة، ثم تمرير هذا البديل باعتباره حقيقة نهائية أمام جمهور لا تُعرض عليه الأدلة كاملة

شرعية موثقة لا تمحوها الشاشة

كما أن لجنة الانتخابات الرئاسية أعلنت رسمياً فوز الدكتور محمد مرسي في 2012 بنسبة 51.73% مقابل 48.27% لأحمد شفيق، بفارق يقارب 900 ألف صوت من إجمالي تجاوز 25.5 مليون مصوت

إضافة إلى ذلك، تسلّم مرسي السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مراسم رسمية، لا في فراغ سياسي، بينما وصفه المشير حسين طنطاوي علناً بأنه الرئيس المنتخب عبر تصويت مباشر وحر

ومن ثم، فإن أداء اليمين أمام المحكمة الدستورية العليا في 30 يونيو 2012 وضع شرعية مرسي داخل الإطار الدستوري المعلن وقتها، مهما اختلفت التقييمات اللاحقة لأدائه أو قراراته السياسية

غير أن أحمد موسى يتعامل مع هذه المحطات كأنها لم تحدث، فيقفز فوق لجنة رسمية ومجلس عسكري ومحكمة دستورية وتغطيات دولية، ليصنع رواية تلفزيونية تقطع الوثيقة من جذورها

علاوة على ذلك، وصف مركز كارتر انتخابات 2012 بأنها أول انتخابات رئاسية تنافسية حقيقية في مصر، وهو تقييم لا يلغي العيوب، لكنه يهدم رواية الإنكار الكامل للشرعية الانتخابية

في السياق نفسه، يرى الباحث ناثان براون أن انتقال 2012 كان مرتبكاً ومليئاً بقيود الجيش والقضاء، لكنه تعامل مع مرسي بوصفه رئيساً وصل عبر انتخابات، لا بوصفه شخصاً بلا تفويض

لذلك، يصبح التشكيك المطلق في الشرعية أقرب إلى محو سياسي متعمد، لأنه لا ينتقد الأداء ولا يناقش الأخطاء، بل يضرب أصل الواقعة الانتخابية التي شارك فيها ملايين المصريين

إنجازات لا يلغيها خطاب الإنكار

وبالمثل، يصطدم ادعاء غياب الإنجاز الخدمي ببيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إذ سجّلت مصر في عام 2012 و2013 استصلاح 22.9 ألف فدان وزيادة المساحة المنزرعة بنحو 140 ألف فدان

كما أن الحديث عن الزراعة لا يعني تبرئة عام حكم مرسي من الأزمات، لكنه يمنع تحويل الخلاف السياسي إلى إنكار رقمي شامل، لأن الأرقام الرسمية لا تُلغى بعبارة ساخرة على الهواء

وفوق ذلك، وثقت تغطيات صحافية معاصرة افتتاح مرسي والسياسي حين كان وزيراً للدفاع، محور الفريق سعد الشاذلي وتوسعات طريق القاهرة السويس ومشروعات مرتبطة بالبنية التحتية في مايو 2013.

ومن ناحية أخرى، يحمل حضور السيسي نفسه في مراسم الافتتاح دلالة سياسية محرجة للخطاب الحالي، لأن الواقعة موثقة بصور وتغطيات صحافية، ولا يمكن شطبها لمجرد أن الذاكرة الرسمية تبدلت

بناءً على ذلك، فإن رواية انعدام الإنجاز ليست نقداً صارماً، بل تعميم يخدم الدعاية، لأن النقد المهني يفرّق بين مشروع محدود وأداء مرتبك وإنكار كامل لما جرى أمام الكاميرات

وفي هذا المحور، يبرز رأي زياد بهاء الدين في ضرورة حماية المجال العام من خطاب التعبئة والاستقطاب، لأن النقاش السياسي يفقد قيمته عندما تتحول الوقائع إلى مادة انتقام لا مادة مساءلة

لذلك، لا يحتاج الدفاع عن الحقيقة إلى تقديس مرسي أو تبرئة حكمه، بل إلى رفض تزوير السجل العام، لأن المجتمعات التي تسمح بمحو الوثائق تفقد قدرتها على محاسبة أي سلطة لاحقة

أرقام السكان بين الحقيقة والتوظيف

أما في ملف السكان، فقد قال موسى إن الزيادة اليوم 2 مليون، بينما تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الزيادة منذ بداية 2025 بلغت نحو 1.335 مليون نسمة فقط

وبذلك، يتجاوز الرقم التلفزيوني الواقع الرسمي بنحو 665 ألف نسمة، وهي فجوة ضخمة في قضية حساسة تُستخدم كثيراً لتبرير الغلاء وتراجع الخدمات وتقصير الدولة في التعليم والصحة والنقل

كما أن الاتجاه العام لا يؤيد صورة الانفجار المتسارع التي يروجها الخطاب الرسمي والإعلامي، إذ تراجعت الزيادة السنوية من 1.822 مليون نسمة عام 2018 إلى 1.335 مليون عام 2025.

إضافة إلى ذلك، فإن وصول عدد السكان إلى 109 ملايين في مايو 2026 لا يعني زيادة سنوية قدرها 2 مليون، بل يعني مليون نسمة خلال 267 يوماً بعد بلوغ 108 ملايين في أغسطس 2025.

ومن هنا، تتحول المبالغة السكانية إلى أداة جاهزة لتحميل الناس مسؤولية فشل السياسات، بدلاً من مساءلة التخطيط والإنفاق والفساد وتدهور الخدمات وغياب العدالة في توزيع الموارد العامة

وفي هذا الإطار، يؤكد الخبير السكاني ماجد عثمان أن قراءة السكان تحتاج تحليلاً دقيقاً للخصوبة والوفيات والتركيبة العمري، لا إطلاق أرقام ضخمة بلا سياق لأنها تظل السياسات قبل الجمهور

كذلك، فإن تضخيم الزيادة السكانية لا يحل المشكلة الحقيقية، بل يضعها في مسرح دعائي، حيث يظهر المواطن كعبد دائم، بينما تختفي أسئلة التنمية والشفافية والإنفاق العام من النقاش

وعليه، تتلاقى المغالطات الثلاث في وظيفة واحدة: نزع الشرعية من خصم سياسي، شطب أي إنجاز موثق، وتضخيم رقم سكاني لتبرير سياسات قاسية، وكل ذلك تحت لافتة إعلامية تبدو إخبارية

في النهاية، لا تكشف تصريحات أحمد موسى عن خطأ عابر في برنامج، بل عن ماكينة تعيد كتابة التاريخ بالأهواء، وتستبدل الوثيقة بالضجيج، وتحول الشاشة إلى محكمة بلا مستندات ولا شهود